

الحمد لله

تسلمت هذا القرار
لتبليغ الطرفين

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار: ع458
تاريخ القرار: 4 أوت 2021



2021/10/20

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورونج
المركز العمراني الشمالي تونس 1003.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني مقرها الاجتماعي بحدائق
البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 19 نوفمبر
2020 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع458-دد والتي تظلمت فيها من العروض
التجارية المروجة من قبل شركة "أوريدو تونس" في شكل باقات والمتمثلة في:

- هواتف ذكي من نوع XIAOMI بقيمة 610 دينار مع اسناد امتيازات مجانية تتمثل في 5
جيجا أوكتي من الأنترنت و 300 إرسالية قصيرة
- هواتف ذكي من نوع نوكيا بقيمة 395 دينار مع اسناد امتيازات مجانية تتمثل في 25
جيقا بايت من الأنترنت و 50 دينار مكالمات.

- هاتف ذكي من نوع نوكيا بقيمة 235 دينار مع اسناد امتيازات مجانية تتمثل في 25 جيقابايت من الأنترنات و40 دينار من المكالمات.

مشككة في احترام المدعى عليها للإجراءات المنصوص عليها بالفصل 3 فقرة (أ) من الأمر ع3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 عدد المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017 نظرا لتضمينها أنترنات ومكالمات وارساليات قصيرة مجانية بعضها يصل إلى حدود السنة متمسكة بمساح خصيمتها بقواعد المنافسة الزهية وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص الممارسات المشتكى منها وإعمال صلاحيات الهيئة المنصوص عليها بالفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون ع46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون ع01 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 عدد المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على المراسلة ع1145 عدد بتاريخ 23 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



وبعد الاطلاع على المراسلة عـ1141 دد بتاريخ 23 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر عـ160 دد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 نوفمبر 2020 والذي عينت بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقرراً للنزاع.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف المدعية والوارد على الهيئة تحت عدد 647 بتاريخ 27 ماي 2021 والمتضمن طلب طرح القضية.

وبعد الاطلاع على بقية مذكورات الملف وما يقيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 04 أوت 2021 وفيها حضرت الأستاذة نجاة الجلاصي نيابة عن زميلها الأستاذ سليم مالوش في حق المدعية شركة "أورنج تونس" وتمسكت بمطلب طرح القضية وحضر السيد محمد البجاوي ممثل المدعى عليها شركة "أوريدو تونس" وقدم توكيلا صادرا عن ممثلها القانوني وفوض النظر.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث ورد على الهيئة بتاريخ 27 ماي 2021 مطالبا من طرف شركة "اورنج تونس" تضمن طلب طرح القضية.

وحيث أن المبادئ العامة للإجراءات تقرر أن التخلي عن الدعوى يجب أن يتوفر فيه عنصران أساسيان وهما الوضوح والصرحة وأنه لا يمكن استنتاجه.

وحيث بالتمعن في طلب الممثل القانوني لشركة "اورنج تونس" يتبين أنه واضح وصریح فيما يتعلق بطلب طرح القضية.

وحيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 67 جديد من مجلة الاتصالات على أنه "يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات أن تتعهد تلقائيا بالنظر في الممارسات المخلة بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات وذلك بناء على تقرير يعده المقرر العام.



وحيث أن قبول مطلب الطرح لا يمنع الهيئة من التعهد تلقائياً بالنظر في الممارسات موضوع الدعوى بغية التأكد من عدم إخلالها بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الحكم بطرح القضية مع الإحتفاظ بحقها في التتبع.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركبة من السادة:

الأسعد الحمزاوي: رئيس

الحبيب عبد السلام: العضو القار

مجدي حسن: عضو

كمال الرزقي: عضو

كمال السعداوي: عضو

محمد الطاهر الميساوي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

الأسعد الحمزاوي

